

تقرير لجنة المراجعة التفصيلي
عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٣ م

المحترمين

السادة / مساهمي شركة اسمنت المنطقة الشرقية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

يسر لجنة المراجعة أن تقدم للسادة مساهمي شركة اسمنت المنطقة الشرقية تقريرها السنوي عن تفاصيل أدائها لاختصاصها ومهامها ورأيها في مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة وملاحظات اللجنة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ م وفيما يلي تفاصيل التقرير:

أهداف وأختصاص لجنة المراجعة:

تهدف لجنة المراجعة إلى التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفعالية وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وبتكلفة معقولة، لمساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤولياته المتعلقة بالرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية والتقارير المالية ودعم استقلالية وموضوعية المراجعة الداخلية والخارجية.

تكوين لجنة المراجعة وعدد إجتماعاتها :-

شكلت الجمعية العامة العادية بناءً على إقتراح مجلس إدارة الشركة لجنة مراجعة من خمسة أعضاء عضو مجلس إدارة غير تنفيذي وثلاثة أعضاء من مجلس الادارة مستقلين وعضو خامس مستقل من خارج مجلس الإدارة وهم:

- | | | | |
|----|---|----------------------------------|--------------|
| ١) | الأستاذ / ابراهيم بن سالم الرويس | (عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذي) | رئيس اللجنة. |
| ٢) | الأستاذ / وليد بن محمد الجعفري | (عضو مجلس الإدارة - مستقل) | عضو اللجنة. |
| ٣) | الأستاذ / عبد العزيز بن عبد الرحمن الخنين | (عضو مجلس الإدارة - مستقل) | عضو اللجنة. |
| ٤) | الأستاذ / ماجد بن صالح الراجحي | (عضو مجلس الإدارة - مستقل) | عضو اللجنة. |
| ٥) | الدكتور/ جاسم بن شاهين الرميحي | (عضو مستقل من خارج مجلس الإدارة) | عضو اللجنة. |

عقدت اللجنة خلال عام ٢٠٢٣ م خمسة إجتماعات وفق خطة اللجنة المعتمدة والمتوافقة مع لائحة حوكمة الشركات .

مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة:-

تؤدي لجنة المراجعة مهامها وفق نطاق العمل الوارد في لائحة حوكمة الشركة المعدة وفقاً للائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية. وبوجه عام تختص لجنة المراجعة بالمراقبة على أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها، وللجنة في سبيل أداء مهامها حق الاطلاع على سجلات الشركة ووثائقها.

وتشمل مهام اللجنة بصفة خاصة ما يلي:

أولاً: فيما يخص التقارير المالية:

- (١) دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية و البيانات المالية للشركة وإعلاناتها المتعلقة بأدائها المالي وأبداء رأيها قبل عرضها على مجلس الإدارة، لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها وأنها تتضمن المعلومات التي تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم الوضع المالي للشركة وأدائها ونموذج عملها واستراتيجيتها. وفي سبيل ذلك قامت لجنة المراجعة بدراسة القوائم المالية الأولية والسنوية والبيانات المالية والإعلانات المتعلقة بالأداء المالي للشركة عن عام ٢٠٢٣م وأبدت رأيها والتوصية في شأنها لمجلس الإدارة.
- (٢) دراسة أية مسائل مهمة أو غير مألوفة تتضمنها التقارير المالية والحسابات، والبحث بدقة في أية مسائل يثيرها المدير المالي للشركة أو من يتولى مهامه أو مراجع الحسابات. وفي سبيل ذلك قامت اللجنة بدراسة ومراجعة المذكرة المرفوعة من الإدارة التنفيذية المتعلقة بإستبعاد أصول ثابتة من سجل أصول الشركة بعد إستنفاد العمر المقدر لها وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للمحاسبة رقم (١٦) و اللائحة المالية المعتمدة ، ورفعت اللجنة بتوصيتها في هذا الشأن لمجلس الإدارة .
- (٣) التحقق من التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية، وفي سبيل ذلك قامت اللجنة بدراسة ومراجعة مذكرة الإدارة التنفيذية بشأن طلب زيادة وتكوين بعض المخصصات ورفعت اللجنة توصياتها لمجلس الإدارة وفق التالي:
 - أ) زيادة مخصص قطع الغيار المتقدمة وبطيئة الحركة.
 - ب) زيادة مخصص الإنخفاض في قيمة إستثمارات الشركة في الشركة العربية اليمنية للأسمنت المحدودة .
 - ج) تكوين مخصص لفروقات جرد مخزون الكلنكر والمواد الخام .
 - د) تكوين مخصص الفرق المالي عن مطالبة وزارة الصناعة والثروة المعدنية لكمية إستغلال الحجر الجيري للأعوام ٢٠١٩م – ٢٠٢٠م - ٢٠٢١م .
- (٤) دراسة السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة بشأنها.

ثانياً: فيما يخص نظام الرقابة الداخلية:

تقوم لجنة المراجعة بالتحقق من كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالشركة من خلال الرقابة والإشراف على أداء وأنشطة إدارة المراجعة الداخلية والتحقق من إستقلاليتها عن الإدارة التنفيذية، وتقييم السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر والتحقق من تطبيق أحكام قواعد الحوكمة التي تعتمدها الشركة والتفقد بالأنظمة واللوائح ذات الصلة، وفي سبيل ذلك عقدت لجنة المراجعة (٥) اجتماعات خلال عام ٢٠٢٣ م ناقشت خلالها فعالية إجراءات الرقابة الداخلية في حماية ممتلكات الشركة وتقييم مخاطر العمل وقياس مدى كفاية الأداء وفق النقاط التالية :

- (١) ناقشت لجنة المراجعة تقارير إدارة المراجعة الداخلية المعدة من خلال خطة العمل السنوية المعتمدة لعام ٢٠٢٣ م ووجهت ادارة المراجعة الداخلية بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية في متابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات والتحسينات الواردة في تقارير إدارة المراجعة الداخلية .
- (٢) ناقشت اللجنة الملاحظات المقدمة من مراجع حسابات الشركة الخارجي المتعلقة بتقييم فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية من خلال مراجعته لحسابات الشركة و أوصت اللجنة إدارة الشركة بفحص وتحليل الملاحظات والاقتراحات الواردة من مراجع حسابات الشركة وتفعيل التوصيات التي تساعد على تحسين نظام الرقابة الداخلية بالشركة.
- (٣) طلبت اللجنة من إدارة المخاطر بالشركة تقديم تقرير يتضمن أعلى (١٠) مخاطر متوقعة قد تتعرض لها الشركة ، وبعد الإطلاع والمناقشة والإجابة على جميع الإستفسارات تبين للجنة توافر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر وقيام إدارة الشركة بوضع إجراءات شاملة لإدارة المخاطر بما يتناسب مع طبيعة وحجم أنشطة الشركة وتحديد مستوى مقبول للمخاطر التي قد تتعرض لها الشركة والمحافظة عليه وعدم تجاوز الشركة له كما تأكدت اللجنة من جدوى استمرارية الشركة ومواصلة نشاطها بنجاح .

ثالثاً: فيما يخص المراجعة الداخلية:

- (١) تقوم اللجنة بالرقابة والإشراف على أداء وأنشطة إدارة المراجعة الداخلية، للتحقق من توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء الأعمال والمهام المنوطة بها وإستقلاليتها عن الإدارة التنفيذية.
- (٢) دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها.
- (٣) دراسة وإعتماد خطة عمل إدارة المراجعة الداخلية السنوية لعام ٢٠٢٣ م.

-٣-

رابعاً: فيما يخص مراجع الحسابات:

(١) أطلعت اللجنة على قائمة بأسماء مكاتب المراجعة المرشحة لمراجعة حسابات الشركة عن عام ٢٠٢٣ م و إعتمدت أسماء المكاتب

المرشحة لتقديم عروضها لمراجعة حسابات الشركة عن عام ٢٠٢٣ م والرابع الاول من عام ٢٠٢٤ م وطلبت من إدارة الشركة تزويدها

بتقرير لتحليل العروض المقدمة من مكاتب المراجعة التي تمت دعوتهم و رفعت توصيتها لمجلس الإدارة بترشيح اثنين من المحاسبين

القانونيين المناسبين وفق ضوابط عمل محددة.

(٢) تعمل اللجنة على دراسة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتحقق من إتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنها، وفي سبيل ذلك إطلعت

على خطاب الإدارة (Management Letter) المقدم من السادة مراجعي حسابات الشركة والمتضمن بعض الملاحظات والتوصيات

والتوجهات المتعلقة بالقوائم المالية لعام ٢٠٢٣ م ، وناقشت الملاحظات الواردة فيه وأبدت رأيها على الملاحظات و أوصت الإدارة

التنفيذية بالعمل على استيفائها، ووجهت إدارة المراجعة الداخلية بمتابعة استيفاء توصياتها على ملاحظات المراجع الخارجي وإفادتها

بما يتم في هذا الشأن .

(٣) أجمعت لجنة المراجعة خلال عام ٢٠٢٣ م مع مراجع حسابات الشركة بدون حضور الإدارة التنفيذية للتأكد من استقلاليتهم عن

الإدارة التنفيذية ومدى تعاون إدارات الشركة في تقديم البيانات والمعلومات والملاحظات التي يرى إحاطة اللجنة بها، و أكد مراجع

الحسابات على استقلاليتهم عن الادارة التنفيذية وأثنى على تعاون الادارة التنفيذية في تقديم البيانات والمعلومات المطلوبة بالجودة

وفي الوقت المناسب.

(٤) درست اللجنة خطة مراجع حسابات الشركة وأعماله، وأبدت مريئتها حيال ذلك.

(٥) أجابت اللجنة على جميع استفسارات مراجع حسابات الشركة الموجهة لها.

خامساً: فيما يخص ضمان الالتزام:

تتحقق اللجنة من إلتزام وتقيد الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة. وفي سبيل ذلك عملت اللجنة على التالي :

- أ) أطلعت اللجنة على تقرير الديوان العام للمحاسبة (General court Audit) ورد إدارة الشركة عليه ورأي إدارة المراجعة الداخلية في رد الإدارة ، بغرض التحقق من مدى استجابة الإدارة التنفيذية للمعالجة و اتخاذ الإجراءات الملائمة تجاهه ، وأبدت توصياتها في هذا الشأن ، و وجهت إدارة المراجعة الداخلية بمتابعة إستيفاء الملاحظات الواردة في التقرير .
- ب) أطلعت اللجنة على مشروع التحديث على لائحة لجنة المراجعة لتتوافق مع التعديلات الواردة في لائحة حوكمة الشركات المعدلة الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بتاريخ ١٨/٠١/٢٣م و تم الموافقة عليها ، و عرضت على مجلس الإدارة وتم إعتمادها بصورتها النهائية من الجمعية العامة للشركة .
- ج) أطلعت اللجنة على مشروع التحديث على لائحة حوكمة الشركة لتتوافق مع التعديلات الواردة في لائحة حوكمة الشركات المعدلة الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بتاريخ ١٨/٠١/٢٣م و تم الموافقة عليها ، وأعتمدت من قبل مجلس الإدارة .

رأي لجنة المراجعة في مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة:

ناقشت لجنة المراجعة التقارير التي رفعتها إدارة المراجعة الداخلية والمتعلقة بفحص نظام الرقابة الداخلية لعام ٢٠٢٣ م، وقدمت اللجنة توصياتها لإدارة الشركة بغرض إستيفاء بعض المتطلبات و معالجة الملاحظات التي تبينت لها ، ولم تظهر نتائج المراجعة ضعفاً جوهرياً في نظام وإجراءات الرقابة الداخلية، إضافة إلى أنه لم يصل للجنة أي تعليقات أو ملاحظات سواء من العاملين أو أصحاب المصالح بالشركة بشأن أي تجاوز في التقارير المالية أو غيرها من خلال نظام الإبلاغ عن المخالفات (Whistle blowing) المعتمد والمعمول به في الشركة.

وبناءً على المعطيات التي وردت إلى لجنة المراجعة من كل من الإدارة المالية وإدارة المراجعة الداخلية ومراجع الحسابات الخارجي مما دعم قناعة لجنة المراجعة بكفاية وفعالية نظم وإجراءات الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر للشركة . علماً أن أي نظام رقابة داخلية بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفعالية تطبيقه لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً.

وفي الختام تتقدم لجنة المراجعة بجزيل الشكر والتقدير لمجلس إدارة الشركة ممثلاً في سعادة رئيس المجلس الاستاذ / محمد بن سعد الفراج السبيعي والسادة أعضاء المجلس والرئيس التنفيذي للشركة على مساندتهم ودعمهم للجنة لإنجاز مهامها ومتابعتهم لتحقيق أهداف وتطلعات مساهمي الشركة كما نشكر منسوبي الشركة على أدائهم الجيد خلال عام ٢٠٢٣ م.

والله الموفق ،،،،

رئيس لجنة المراجعة



ابراهيم بن سالم الرويس